المحاضرة رقم 09: تفعيل الذكاء الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري :

يجدر الإشارة أن مصطلح اليقظة الاستراتيجية ليس معتمد بكثرة من طرف الاقتصاد الوطني بل يتم استخدام الذكاء الاقتصادي الذي يعتبر أشمل وفق منظور التوجه الوطني في قطاع نظم المعلومات و مناهج جمع البيانات واستخراج إحصائيات تفاصيل النشاط الاقتصادي و من ثمة إعداد التقارير و صناعة المعلومة التي تدعم النسيج المؤسساتي الوطني و يحمي مصالحها و يحقق ميزة لها.

1- دور الدولة في مساعدة المؤسسات بمجال الذكاء الاقتصادي:

إن دور الدولة يتمثل في توجيه سياسة الذكاء الاقتصادي وتوفير الوسائل الضرورية للمؤسسات من أجل تطبيقه وهذا عن طريق :

- تهيئة الجو و الظروف الملائمتين لمساعدة المؤسسات على تخطي العقبات التي تتخبط فيها؛
- التقليل من اللايقين، معتمدة في ذلك على وزن القطاع العمومي في الاقتصاد المحلي وأهمية هياكله في الميدان (أجهزة الإحصاء، السفارات، غرف التجارة...)إلخ ؛
- تعريف المحاور الأولية في التنمية؛
- إبراز النشاطات الفعلية للذكاء الاقتصادي؛
- تثبيت المصطلح في الميدان، حيث يعتبر أول عقدة بالنسبة لانطلاقة المؤسسات؛
- التعريف بالنشاطات ذات الأولوية الحالية من خلال التوجيهات الإستراتيجية التي تنشيء نظرة واضحة حول الموضوع؛

– توفير المعلومات الموثوقة وذات المصداقية من خلال إنشاء منظمة مركزية مرتبطة مباشرة بالحكومة، أو طرح ممثلين لدى الوزارات المهمة، ومنظمات أخرى مثل: الجمارك، مركز الإحصائيات... إلخ هذه بصفة عامة مختلف الأدوار التي يمكن أن تساعد الدولة من خلالها المؤسسة على تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي.

و عليه قد حاولت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و ذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

2- التسلسل التاريخي لمبادرات تبني الذكاء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزائري:

2001: بداية الذكاء الاقتصادي في الجزائر ، وتميزت بتنظيم يوم دراسي حول اليقظة الاستراتيجية من قبل الجمعية الجزائرية لصناعة الغاز (AIG).

2005: نظمت أول ندوة دولية حول الذكاء الاقتصادي في الجزائر العاصمة تحت شعار "من اليقظة الاستراتيجية إلى الذكاء الاقتصادي".

بين عامي 2005 و 2011 ، نظمت Consulting Inc وشركة LOGE بالشراكة مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MIPI) و مدرسة إدارة الأعمال SKEMA ، خمس نسخ أخرى من الندوات الدولية حول "الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة ، IEMA".

2006: التبني الرسمي للذكاء الاقتصادي من قبل الحكومة الجزائرية كعملية ترقب وإستباق المستقبل ، مبني على أسس الروابط التي توحد شبكات الشركات وشبكات الفاعلين الاقتصاديين.

2007 : إنشاء أول تكوين في الذكاء الاقتصادي في الجزائر ، في جامعة التعليم المتواصل (UFC) بالجزائر العاصمة ، وهو تخصص بعد التخرج (PGS) على مستوى الماجستير.

بين عامي 2007 و 2011 ، نظمت VIP Group خمسة (05) فعاليات تحت عنوان "أسس الذكاء الاقتصادي". وعقدت هذه اللقاءات في الجزائر بين خبراء أتوا بشكل أساسي من فرنسا مع غياب ممارسين جزائريين.

2008: إنشاء المديرية العامة للذكاء الاقتصادية – الدراسات والاستباق (DGIEEP) /وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة / SMIوترقية الاستثمار (المرسوم التنفيذي رقم 101/08 بتاريخ 2008/03/25). كان دور DGIEEP هو مرافقة الشركات الجزائرية في مبادراتها في اليقظة و الذكاء الاقتصادي.

2010: نشر دليل تدريبي في الذكاء الاقتصادي في الجزائر من قبل DGIEEP بالتعاون مع شركةVeil Tech . الذي ظهر فيه تعريف الذكاء المعتمد في الجزائر: "عادة ما يتم تعريف الذكاء الاقتصادي (EI) على أنه "جميع إجراءات مراقبة البيئة الوطنية والدولية من أجل جمع ومعالجة وتحليل ونشر أي معلومات مفيدة للاعوان الاقتصاديين. إنه يدمج حماية (أمن) المعلومات المنتجة بهذه الطريقة واستخدامها في أعمال التأثير والضغط." DGIEEP (2010)

2011: بالتعاون مع وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، أطلق المعهد العالي للإدارة والتخطيط (ISGP) درجة الماجستير في الذكاء الاقتصادي والإدارة الإستراتيجية المخصصة للشركات.

2012 : تقدم المدرسة الوطنية للإدارة (ENSM) درجة الماجستير المهنية في الذكاء الاقتصادي مع خبراء محليين ودوليين. أيضا في عام 2012 ، تم تنفيذ أنظمة اليقظة في 11 شركة عامة جزائرية ، كجزء من برنامج المرافقة لتطوير الذكاء الاقتصادي الذي أطلقته.DGIEEP

2014–2016: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) تكتسب أساليب جديدة للتحليل في الذكاء الاقتصادي في إطار توأمة مع الاتحاد الأوروبي. في نفس الفترة ، محاولة لوضع نهج للذكاء الاقتصادي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

2017: تنظيم ندوة توعية حول الذكاء الاقتصادي ، كجزء من توأمة مع الاتحاد الأوروبي. أعادت وزارة الصناعة والمناجم إطلاق السياسة العامة للذكاء الاقتصادي ، سواء كانت دفاعية أو هجومية.

2018: تكوين في "اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي" في المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية (INPED) ، لفائدة المديرين التنفيذيين للمجموعات الصناعية الملحقة بوزارة الصناعة والمناجم.

في ديسمبر 2018 ، عُقدت ندوة حول موضوع "الذكاء الاقتصادي للشركات والأقاليم" في جامعة مولود المعمري في تيزي وزو. بعد ما يقرب من عقدين من وجودها الرسمي ، لم تستطع الذكاء الاقتصادي الظهور وظلت خجولة في الجزائر.

من 2018 إلى 2021: يستمر التكوين في الذكاء الاقتصادي أو اليقظة الاستراتيجية على مستوى مدارس المتخصصة و الجامعات.

منذ عام 2005 ، تم إطلاق عدد قليل من المبادرات المتفرقة ، دون استراتيجية محددة بوضوح لما هو متوقع من الذكاء الاقتصادي كقيمة مضافة. وقد ساهم ذلك في انتشار لبس بشأن إمكانية تبني الذكاء التنافسي. تم إنشاء قسم اليقظة الاقتصادية الوحيد ، DGIEEP ، داخل وزارة الصناعة ! بمرور الوقت ، تضاءل سبب وجودها ودورها بشكل كبير ، ومن هنا تم تغيير الاسم إلى "مديرية اليقظة الاستراتيجية ، والدراسات وأنظمة المعلومات ، DVSESI.

أما عن المؤسسات الوطنية التي استثمرت في هذا المجال أي الذكاء الاقتصادي في شقه المتعلق باليقظة نجد شركة SONATRACH(2008)، NAFTAL(جويلية 2005)، الجزائر للاتصالات Télécom) Algérie) وشركة إنتاج الأسمدة (FERTIAL) إلى جانب هذه المؤسسات التي يمكن اعتبار أنها سباقة في هذا المجال، هناك 12مؤسسة أخرى هي: المؤسسة الوطنية لصناعة عتاد الأشغال العمومية (ENMTP)، المؤسسة الوطنية للصناعة الالكترونية (ENIE) ، شركة صناعة الأدوية (SAIDAL)، المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية(ENIEM)،الشركة الوطنية للسيارات الصناعية(SNVI)، شركة تركيب أجهزة التلفزيونو إنتاج الهوائيات المقعرة(ALFATRON) ، مؤسسة تركيب الحواسيب وتقديم الحلول المعلوماتية، شركة SOFINANCE المختصة والكبريت غفي رأسمال المخاطرة، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت (SNTA،) شركة إدارة المساهمة المكلفة بالمؤسسات المختصة في إنتاج مواد البناء (GICA) بالإضافة إلى مؤسستي (ERAG)و (EMO) المختصتين على التوالي في صناعة الجرارات والمحركات؛ قد أبرمت عقود شراكة مع وزارة

الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ممثلة في الـ DGIEEP و هذا قصد مساعدتها وتمكينها من إنشاء خلايا لليقظة على مستواه

3- إنشاء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

من أهم ما تم تحقيقه في إرساء الذكاء الاقتصادي على المستوى الوطني هو إنشاء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الذي هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وفي هذا السياق أنشأت الجزائر مجموعة من المراكز والهيئات التي تعمل على إنتاج المعلومات الإقتصادية، وذلك عن طريق جمع وتخزين المعلومات، ثم القيام بمعالجتها ونشرها ليتسنى لمستعمليها الإستفادة منها، ومن أجل تجسيد هذا النظام سيتم تقديم مختلف مراكز المعلومات الإقتصادية في الجزائر والتي تمثل إلى حد بعيد مكونات النظام الوطني للمعلومات الإقتصادية في الجزائر، وهي تتمثل فيما يلي:

- نظام المعلومات الإحصائية المتمثل في الديوان الوطني للإحصائيات¨ ؛(ONS)
- نظام المعلومات التجارية والإستثمارية؛¨ المتكون من :

  الغرفة الجزائرية اللصناعة و التجارة CACI

  المركز الوطني للاعلام الآلي و الحصائيات CNIS

  الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- ومركز نظام المعلومات العلمية والوثائقية المتمثل في كلا من المركز الوطني للإعلام والوثائق الإقتصادية¨ (CNIDE)؛ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)

الشكل رقم 01: مخطط لنظام المعلومات الاقتصادية الجزائري

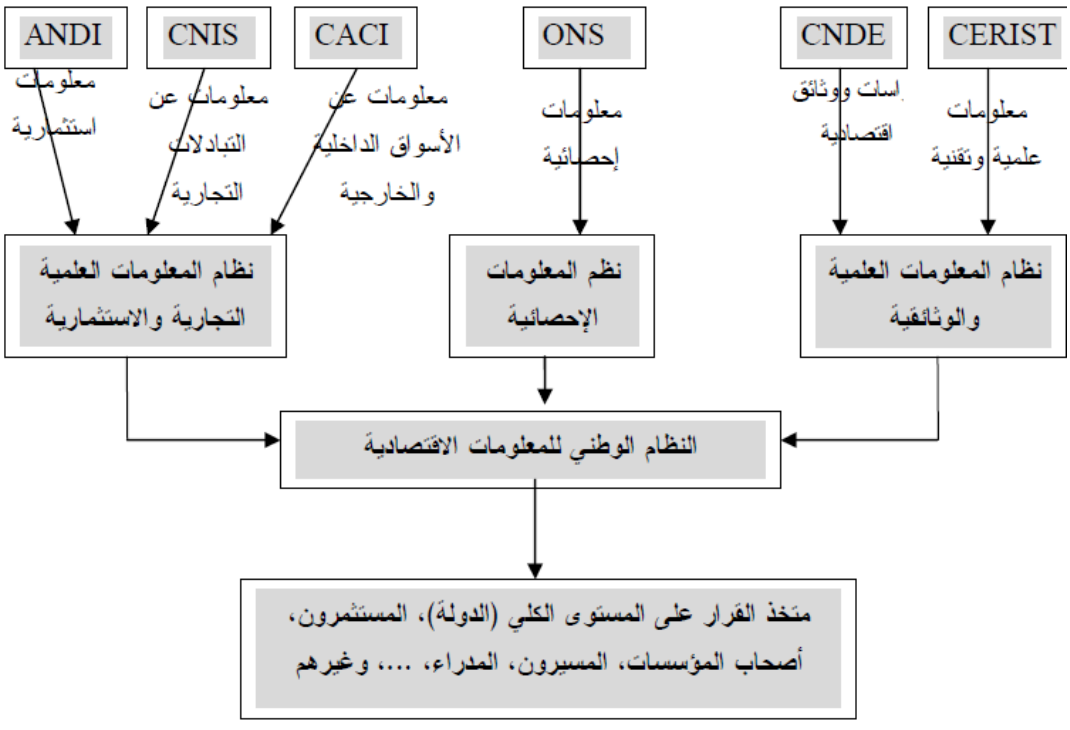

4-التكوين في الذكاء الاقتصادي :

لزيادة الحاجة الى نظام الذكاء الاقتصادي سواء بالنسبة للمؤسسة أو الدولة فقد أصبح من الضروري تكوين متخصصين في هذا المجال و ذلك من خلال إدراج هذا الموضوع في البرامج الجامعية و القيام بدورات تكوينية ، و تتباين برامج التكوين في الذكاء الاقتصادي وفقا

لاستراتجيات الدول و تبعا لدرجة تحرير السوق ، و درجة الحرية الاقتصادية ، توافر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، وجود البنية التحتية الخاصة بالتكوين و التعليم و توافر الكفاءات اللازمة لذلك . ألا انه من المتعارف عليه هو أن التكوين في الذكاء الاقتصادي ليس قائما على استراتجيات التفرقة بل يخضع لإستراتجية جماعية و متجانسة تستجيب للحاجات الحقيقية وللأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين .

أهداف برنامج التكوين : يتميز الذكاء الاقتصادي بالتعقد الأمر الذي أدى لدم وجود برامج تكوين واضحة ، إلا انه من المتفق عليه من المختصين هو اعتبار عملية الذكاء الاقتصادي كمجموعة وظائف منسقة يمكن ترجمتها مباشرة إلى أهداف تكوينية هي :

- البحث و معالجة المعلومات .
- الحماية و الدفاع عن التراث الصناعي و التكنولوجي للبلاد و المؤسسات .
- المراقبة و التحكم في المحيط الاستراتجي .

و يتطلب أن يتوفر لدى المتكون في الذكاء الاقتصادي ثلاثة أنواع من الكفاءات و هي :

- **الذكاء المعلوماتي** : و يعكس القدرة على إدارة المعلومات بصفة منفصلة ، و تعتبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة .
- **الذكاء العملياتي** : و يقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملياتية في إطار محيط تنافسي و تخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسة الإنتاج انطلاقا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورا بالإنتاج المادي إلى بلوغ مرحلة النوعية و التسويق ، يعتبر هذا النوع الأكثر تكيفا و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستويين المحلي و الإقليمي .
- **الذكاء الاستراتجي** : و يتعلق بإدارة المعلومة الإستراتجية للتأثير في المحيط ، و يجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في إطار المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات التوجه الدولي .

تحليل وضعية تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

على الرغم من وجود دراسات تبرر هذا الوضع المتواضع للذكاء الاقتصادي في الجزائر من خلال:

1- عدم وجود سياسة عامة واضة جيدًا ،
2- وعدم التمكن من المفاهيم ،
3- ونقص التدريب ،
4- وعدم كفاية الوسائل المخصصة ، ونظام المعلومات القديمة وغير الفعالة.
5- يعتقد البعض الآخر أن الصعوبة الرئيسية لتطوير الذكاء الاقتصادي تكمن في إنتاج المعلومات ، ونقصها هائل في الجزائر.

في الواقع ، لا تزال المؤسسات القليلة المكرسة لإنتاج المعلومات غير موثوقة وغير منسقة. في كثير من الأحيان ، المعلومات التي تقدمها الجهات الرسمية مثل: الديوان الوطني للاحصائيات لا تعكس الواقع. واحدة من أكبر الصعوبات ، إن لم تكن الرئيسية ، التي تعوق تطوير الذكاء الاقتصادي هي هشاشة نظام إنتاج المعلومات الوطني ، لأن هذا يؤثر سلبًا على المكون الأول والرئيسي من IE.

حول نظام المعلومات الجزائري ، أكدت إحدى الدراسات أن الآراء كانت سلبية تمامًا. يجب أن يكون النظام الوطني لإنتاج المعلومات قادرًا على إمداد الحكومة والوزارات المختلفة ومن خلالها الشركات والجامعات وجميع أصحاب المصلحة بمعلومات محدثة وموثقة ودقيقة. الشيء الغائب تماما في نظام المعلومات الجزائري.

لذا ، قبل الحديث عن ممارسة الذكاء الاقتصادي ، نرى أنه يجب أن يكون لدينا المعلومات أولاً ، نظام معلومات وطني موثوق ، قادر على إنتاج وإدارة تدفق المعلومات بطريقة متماسكة ومثلى.